

ترتيب مهام مجلس الأمن حسب الأولوية وتسلسلها: حالة "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"

IPI

INTERNATIONAL
PEACE
INSTITUTE

يونيو 2019

مقدمة

من المتوقع أن يجدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" في حزيران/يونيو 2019. في هذا السياق، نظّم "معهد السلام الدولي" و"مركز ستيمسون" و"تقرير مجلس الأمن" ورشة عمل في 23 أيار/مايو 2019 لمناقشة ولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" واستراتيجيتها السياسية. ووفّرت ورشة العمل هذه منبراً للدول الأعضاء والجهات المعنية في الأمم المتحدة والخبراء الخارجيين ليتقاسموا تقييماتهم حول الوضع في دارفور. وهدف النقاش إلى مساعدة مجلس الأمن في اتخاذ قرارات أكثر استنارةً تتعلق بالتوجيه الاستراتيجي وترتيب الأولوية وتسلسل ولاية هذه البعثة وأفعالها في ظل استعدادها للعملية الانتقالية.

وركّزت الجلسة الأولى من ورشة العمل على الوضع السياسي والأمني المتطور في دارفور. وشملت تحليلاً للمكاسب الأمنية الهشة في دارفور، وتداعيات الانتقال السياسي الوطني القائم في السودان على دارفور وكذلك الانقسامات داخل المجتمع الدولي في ما يتعلق بدارفور والسودان، إضافةً إلى التحديات التي تواجه خفض التدريجي للبعثة وإعادة هيكلتها.

أما خلال الجلسة الثانية، فقد ناقش المشاركون توصيات تتعلق بولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" المقبلة، والتي تتمحور العديد منها حول خفض التدريجي المستمر والمرحلة الانتقالية بحلول حزيران/يونيو 2020. وعلى المدى القصير، حضّ المشاركون المجلس على تزويد "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" بالمرونة للمناورة في البيئة الوطنية الديناميكية، بما في ذلك إفساح المجال أمام "توقف مقتضب" في أنشطة المرحلة الانتقالية. أما على المدى المتوسط، فسلب المشاركون الضوء على أهمية استخدام الولاية من أجل تعزيز المكاسب الأخيرة التي حققتها "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" وفريق الأمم المتحدة القطري والبدء بتحديد الخيارات لمشاركة الأمم المتحدة المستقبلية في دارفور. أخيراً، شدّد المشاركون على أن تصيغ مهمة البعثة استراتيجية سياسية واضحة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى (بما فيها الاتحاد الإفريقي) تولى الأولوية لمساعي بناء السلام والتنمية على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال توضيح معايير "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" وترتيبها بحسب الأولوية.

تحليل النزاع

في وقت تراجعت فيه بشكل ملحوظ وتيرة أعمال العنف وانعدام الأمن في إقليم دارفور في السودان خلال السنوات القليلة الماضية، توقفت عملية السلام القائمة وباتت المكاسب الأمنية ضئيلة ولم يتم حلّ الأسباب الرئيسية للنزاع. في هذه الأثناء، كان للمرحلة الانتقالية السياسية المتزعزعة في البلاد - عزل الرئيس عمر البشير من السلطة في نيسان/أبريل 2019 وتشكيل "المجلس العسكري الانتقالي" غير الدستوري والمفاوضات المستمرة بشأن تسليمه السلطة إلى الحكم المدني - تداعيات سياسية وأمنية هائلة على إقليم دارفور.

SECURITY COUNCIL REPORT
Independent. Impartial. Informative.

STIMSON

في 23 أيار/مايو 2019، نظّم "معهد السلام الدولي" (IPI) International Peace Institute (IPI) و"مركز ستيمسون" Stimson Center ومنظمة "تقرير مجلس الأمن" Security Council Report ورشة عمل لمناقشة ولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" United Nations-African Union Hybrid Operation in Darfur (UNAMID) واستراتيجيتها السياسية. هذه الفعالية هي الثانية عشرة ضمن سلسلة ورش عمل تنظر في كيفية منح الأولوية بشكل أفضل إلى الأنشطة التي تنطوي عليها مهام عمليات السلام وتسلسلها وترسيخها ضمن استراتيجية سياسية. تمّت صياغة محضر الاجتماع هذا بالتعاون مع "معهد السلام الدولي" و"مركز ستيمسون" و"تقرير مجلس الأمن". وهو يلخص النقاط الرئيسية التي طُرحت خلال النقاش بموجب قاعدة "تشاتام هاوس" Chatham House لعدم نسب الكلام إلى أصحابه ولا يمثل بالضرورة آراء كافة المشاركين. وتستند المعلومات والتحليلات على التطورات المسجلة لغاية 23 أيار/مايو، ولا تعكس الهجمات التي تعرّض لها المدنيون في الخرطوم في الثالث من حزيران/يونيو أو قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في السادس من حزيران/يونيو والقاضي بإقضاء السودان من كافة أنشطة "الاتحاد الأفريقي".

الرئيس عمر البشير وأسست "المجلس العسكري الانتقالي" غير الدستوري، الذي يرأسه حاليًا الفريق أول عبد الفتاح البرهان. غير أن هذه التغييرات لم تكن كافية لتلبية مطالب المحتجين واستمرت المظاهرات السلمية والاعتصامات والاضرابات في أرجاء البلاد. وكان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرض في بادئ الأمر مهلة نهائية مدتها 15 يومًا كي يسلم الجيش زمام الأمور إلى سلطة بقيادة مدنية، ومدد هذه المهلة لفترة ستين يومًا إضافيًا في 30 نيسان/أبريل. يُذكر أن التقدم البطيء على صعيد المفاوضات بين "المجلس العسكري الانتقالي" وقوات الحرية والتغيير" - وهو تحالف يضم أحزابًا سياسية وجمعيات من المجتمع المدني كان في مقدمة الاحتجاجات خلال العام 2019 - يزيد التوترات التي تعم أرجاء البلاد.

وتحمل هذه الديناميكيات الوطنية في طياتها تداعيات على إقليم دارفور. فنائب رئيس "المجلس العسكري الانتقالي" محمد حمدان دقلو (المعروف أيضًا باسم "حميدي") يرأس "قوات الدعم السريع" السودانية، وهي ميليشيا لطالما كانت متورطة في جرائم وانتهاكات في دارفور. وقد وُحِدَت "قوات الدعم السريع" السلطة خلال المرحلة الانتقالية وهي تنشط الآن في عمليات أمنية في أرجاء البلاد. وربما يستخدم حميدي و"قوات الدعم السريع" المفاوضات القائمة من أجل توحيد السلطة السياسية ومكانته ضمن أجهزة البلاد الأمنية، كما قد يلجأ إلى العنف في كل من الخرطوم ودارفور في حال لم تضمنا مصالحه من خلال الوسائل غير العنيفة. في الوقت نفسه، قد تقاوم المجتمعات في دارفور بفعالية دور "قوات الدعم السريع" الذي يزداد قوة في السودان وتطالب أي إدارة جديدة بعدالة أكبر ومساءلة.

في الموازة، توقفت المساعي الرامية إلى إحياء عملية السلام الجارية في الدوحة. كما علّق "فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ"، الذي يقود حاليًا المشهد السياسي، مشاوراته في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر 2018، التي سعت إلى معالجة الاختلافات البارزة بين الأطراف غير الموقعة على "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" والحكومة السودانية. ويتربح تحالف "نداء السودان" المؤلف من أحزاب معارضة وجماعات مسلحة الآن لمعرفة ما الذي سيحدث خلال المرحلة الانتقالية السياسية؛ علمًا بأن الجماعات المسلحة الموقعة وغير الموقعة لا تثق بأن "المجلس العسكري الانتقالي" سيفي بالالتزامات التي قطعها النظام السابق، بما فيها تلك الواردة في الوثيقة. وثمة مخاوف من إمكانية اندلاع أعمال العنف في دارفور

ووسط عدم الاستقرار هذا، استمرت "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" في مواجهة التحديات في الوقت الذي تخوض فيه مرحلتها الانتقالية الخاصة. وشملت هذه التحديات غياب اتفاق سلام يشمل كافة الجماعات المسلحة في دارفور، والشكوك حول شرعية الشركاء الوطنيين للبعثة واحتمال عسكرة عملية نقل السلطة، وكذلك غياب الوضوح حول معايير البعثة والفجوات الملحوظة في تمويل وقدرات فريق الأمم المتحدة القطري. وتعددت هذه الديناميكيات بشكل أكبر جزاء الانقسامات ضمن المجتمع الدولي، بما في ذلك وجهات النظر المتضاربة بشأن مستقبل السودان وقيادته السياسية والخلاف في مجلس الأمن حول ما إذ كانت المرحلة الانتقالية السياسية الوطنية تفاقم عدم الاستقرار في دارفور (وكيف).

المكاسب الأمنية الهشة

تمثل أحد أبرز المبررات للخفض التدريجي على صعيد "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" في التحسن الملحوظ في الوضع الأمني في دارفور. وعمومًا، تراجعت وتيرة أعمال العنف في الإقليم بشكل كبير منذ العامين 2014 و2015، ولم ترصد الأمم المتحدة أي انعكاسات ملحوظة في المكاسب الأمنية المحققة في المناطق التي أخلتها "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور".

غير أن هذه المكاسب لا تزال هشة وغير مضمونة، كما أشار العديد من المشاركين. ولا يزال نحو مليوني شخص مشردين داخليًا في دارفور. وتستمر جيوب العنف بالاتقاد في جبل مرة حيث تتواصل المواجهات بين "القوات المسلحة السودانية" و"حركة تحرير السودان - عبد الواحد". وتنتظر العديد من أحزاب المعارضة والجماعات المسلحة لمعرفة ما سيحدث خلال المرحلة الانتقالية السياسية. ويعزّز عدم الاستقرار المتزايد في دولتي تشاد وليبيا المجاورتين خطر أن يصبح العنف في الإقليم مستعصيًا: على سبيل المثال، ثمة أساسًا دليل على تعاون بين الجماعات المسلحة في دارفور وقوات اللواء الليبي خليفة حفتر جنوب ليبيا.¹

تداعيات الانتقال السياسي الوطني

تزيد المرحلة الانتقالية السياسية التي تشهدها البلاد على المستوى الوطني من تعقيد ديناميكيات إقليم دارفور. ففي 11 نيسان/أبريل، وبعد مرور أشهر على الاحتجاجات الشعبية وإعلان حالة الطوارئ الوطنية، عزلت قوات الأمن السودانية

¹ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء حول السودان المنشأ عملاً بالقرار 1591 (2005)، مستند الأمم المتحدة رقم 10/S/2019/34، كانون الثاني/يناير 2019.

الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، بلا كلل من أجل التقيد بالمهل النهائية المقترحة. وخلال العام الفائت، بدأت "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" تطبيق استراتيجية لتلبية هذه المهل النهائية وإعداد الأطراف المعنية الوطنية للمرحلة الانتقالية النهائية. وتشمل المكونات الرئيسية لهذه المرحلة مرافقة الحكومة السودانية وتمكينها من أجل إعادة تولي مسؤوليات الحماية والحوكمة المناطة بها، وتسليم الوجود الملموس في دارفور إلى المسؤولين الحكوميين والعمل على تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري. غير أن عددًا من العوامل المتبقية تطرح تحديًا أمام استراتيجية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" للخروج.

أولاً، تتمثل الصعوبة الأكبر التي تواجه المرحلة الانتقالية لـ"العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" في أنه لم يصر بعد إلى حل أسباب النزاع الأساسية وأن مساعي إبرام اتفاق سلام مستدام قد توقفت. ويقرّ العديد من المشاركين بوجود احتمال بأن تغادر البعثة من دون صياغة اتفاق سياسي شامل يضمّ كافة الجماعات المسلحة. ويسلطّ آخرون الضوء على واقع أنه حتى في ظل الالتزام بعملية السلام الجارية في الدوحة ووجود اتفاق على خارطة طريق للتنفيذ، ستخلف المرحلة الانتقالية للبعثة تحديات كبيرة على مستوى الحماية وحقوق الإنسان وبناء السلام والتنمية تتطلب حلولاً طويلة الأمد. وسيمارس هذا الأمر الضغوط على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان أن تخوّل المرحلة الانتقالية الجهات الفاعلة الوطنية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأولويات - وهي مهمة جعلتها المرحلة الانتقالية السياسية الجارية أكثر ثقلًا.

أما التحدي الثاني، فهو عسكرة هيكليات الحوكمة دون الوطنية في السودان وما يسفر عنها من أثر على خطة الخفض التدريجي واستراتيجية الخروج التي تنتهجها "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور". ويشمل أحد مكونات المرحلة الانتقالية إنشاء "مهام ارتباط حكومية" تنسّق من خلالها البعثة مع نظرائها في فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تنفيذ برمجة مشتركة ترمي إلى تعزيز قدرة الدولة على مراقبة الخدمات وتقديمها إلى الشعب في دارفور. فضلاً عن ذلك، يترتب على خطة الخفض التدريجي للبعثة تسليم مواقع الفريق (قواعد الأمم المتحدة) إلى مسؤولين سودانيين قماشياً مع سياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان الخاصة بالأمم المتحدة.2. غير أن بعض المشاركين أعربوا عن قلقهم من أنه، ومنذ فرض حالة الطوارئ في شباط/فبراير 2019، كانت "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" تسلّم هذه

من جديد في حال لم تسفر المفاوضات عن أي نتائج ملموسة مرتبطة بالقيادة المدنية لتفاقات المرحلة الانتقالية وإصلاح القانون المتعلق بالانتخابات وغيرها من المسائل.

تجدد الملاحظة أن لهذه الديناميكيات القدرة على عكس المكاسب الأمنية المحققة في دارفور. فقد زُعم أن "قوات الدعم السريع" استخدمت العنف ضدّ المتظاهرين في نيالا في أيار/مايو 2019. وتقاطع النزاع السياسي مع محركات أخرى للنزاع في دارفور، ما ساهم في تفاقم التوترات، بما في ذلك بين المتظاهرين ومدنيين آخرين. وتردّد أن مواجهة عنيفة اندلعت بين جماعات متناحرة من الشباب في مخيم كالم للمشردين داخلياً في 13 نيسان/أبريل، ما أسفر عن مقتل 16 شخصاً، بسبب توترات بين مؤيدي نظام البشير ومؤيدي جماعة "حركة تحرير السودان - عبد الواحد" المسلحة. وقد اتخذت المظاهرات في البلاد بالتوازي أبعاداً طائفية، بما في ذلك في مدينة سرف عمرة في شمال دارفور.

إن لهذه التطورات تداعيات على "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور". فهذه البعثة تعمل حالياً جنباً إلى جنب مع حكومة غير دستورية، ما يدعو إلى التشكيك قانوناً في مساعيها لتعزيز قدرة الدولة واستعادة سلطة هذه الأخيرة في دارفور. كما تجد البعثة نفسها حالياً تنقل مسؤوليات الحماية إلى الجيش، وربما إلى عناصر من "قوات التدخل السريع"، التي لطالما كانت عنيفة إزاء المدنيين. وواقع أن الجماعات المسلحة سحبت موافقتها لاستئناف محادثات السلام في الدوحة يقوّض بشكل مباشر قدرة "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" على تحقيق أولويتها الرئيسية المتمثلة في التوسّط على أساس "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور". أخيراً، يشير ارتفاع وتيرة أعمال العنف في دارفور مؤخراً إلى تزايد احتمال استخدام العنف ضدّ المدنيين.

تحديات أمام استراتيجية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" للخروج والمرحلة الانتقالية

ي أحدث ولاية لـ"العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" (القرار رقم 2429)، أخذ مجلس الأمن "علماً" بتوصية الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي (في مستند الأمم المتحدة رقم S/2018/530) بأن البعثة تعمل على الانسحاب الكامل بحلول حزيران/يونيو 2020 والحلّ بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي حين لم يكن ذلك تأكيداً صريحاً لجدولها الزمني، عملت الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وكل من أمين عام

الديناميكيات الإقليمية المعقدة ودور الدول المجاورة، بما فيها تشاد، في دارفور. ورغم عدم تناول هذه الديناميكيات بالتفصيل في ورشة العمل، أشار المشاركون إلى أنها تعقد مساعي المجلس الرامية إلى توفير توجيه استراتيجي قائم على الإجماع لـ"العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" في ما يتعلق بأولوياتها ومرحلتها الانتقالية.

توصيات لولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"

نظرًا إلى التقلبات السياسية الحالية في السودان وتداعياتها على إقليم دارفور، درس المشاركون كيف يمكن لمجلس الأمن تكييف مهمة "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" لتناسب الديناميكيات المتغيرة. وركزت هذه المحادثة على سؤالين بارزين: أولهما، كيف تؤثر الأوضاع في السودان ودارفور على مسار "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" لانسحاب بحلول حزيران/يونيو 2020؟ وثانيهما، ما الذي يمكن للبعثة القيام به خلال الوقت المتبقي لها من أجل تثبيت المكاسب التي حققتها؟

حُصّ العديد من المشاركين المجلس على تزويد البعثة بما يكفي من المرونة في مهمتها لتكييف (أو ربما وقف) أنشطتها الانتقالية على المدى القصير ردًا على التقلبات السياسية على مستوى الوطن. كما شجّع المشاركون المجلس على الاستفادة من الولاية المقبلة من أجل إرساء أسس وجود الأمم المتحدة المستقبلي في دارفور للاضطلاع بمهام المتابعة الضرورية على صعيد السياسة وبناء السلام والتنمية والحماية. أخيرًا، تم اقتراح أن يُقدم المجلس وأمين عام الأمم المتحدة على توضيح نوابهم في ما يتعلق بمعايير "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور".

تمكين "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" لتتكيف مع الديناميكيات المتغيرة

في القرار 2429، سلّط مجلس الأمن الضوء على شرطين قد يعلنان إعادة النظر في الجدول الزمني للخفض التدريجي لـ"العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور": (1) في حال حصول تغيير كبير في الوضع الأمني في دارفور، و(2) في حال لم تتم مراعاة المؤشرات الرئيسية. وخلال ورشة العمل، أشار المشاركون إلى قدرة التطورات الأخيرة التي شهدتها الخرطوم على تغيير الوضع الأمني في دارفور. كما سلّطوا الضوء على التأخيرات في استيفاء المؤشرات الرئيسية - ولا سيما في ما يتعلق

المسؤوليات والبنية التحتية إلى جهات فاعلة عسكرية وليس إلى المدنيين. وثمة مخاوف من أن تقوّض هذه الديناميكيات التقدم الذي أحرزته البعثة على صعيد تحسين الأمن في الإقليم وأن تسقط الشرعية عن نقل السلطة والخفض التدريجي للبعثة.

ويرتبط تحدّي ثالث بمعايير "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" ومطالب مجلس الأمن بوضوح أكبر وبترتيب الأولويات في استراتيجية الخروج الخاصة بالبعثة. وسلّط المشاركون الضوء على قيمة المعايير التي اقترحها في بادئ الأمر الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر 2018 (في مستند الأمم المتحدة رقم S/2018/912). كما رأوا أن مفاوضات المجلس التي سبقت صدور البيان الرئاسي عن مجلس الأمن 2018/2019 حسّنت فهم الدول الأعضاء لاتجاه البعثة الاستراتيجي. غير أن بعض المشاركين شددوا على أهمية توافر وضوح أكبر بشأن دور المعايير في سياق المرحلة الانتقالية لـ"العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور".

أخيرًا، لا تزال الفجوات في الخبرة الأساسية والتمويل والخدمات اللوجستية التي تواجه فريق الأمم المتحدة القطري في السودان مبعث قلق كبيرًا. فعلى الرغم من سعي الأمم المتحدة إلى تعزيز قدرات الوكالات والصناديق والبرامج في السودان (بما في ذلك عبر استخدام ميزانية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" البرنامجية)، ثمة مخاوف كبيرة حيال الدعم المالي على المدى الطويل لفريق الأمم المتحدة القطري، ويعود السبب جزئيًا إلى اعتماده على المساهمات الطوعية. وفي ظل انسحاب البعثة، يخوض فريق الأمم المتحدة القطري حاليًا عملية تعزيز لجهوده في أجزاء من دارفور. لكن تقدّم "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" دعمًا كبيرًا مرتبطًا بالنفاد، بما في ذلك الرحلات والأمن، وهو أمر لا يمكن لفريق الأمم المتحدة القطري الاعتماد عليه ما إن تخرج البعثة.

انقسامات داخلية وتأثير المجتمع الدولي

أ يزال الإجماع غائبًا داخل مجلس الأمن حول كيفية معالجة العنف في دارفور؛ وهو أمر يتعدّد أكثر فأكثر بفعل انقسام المجتمع الدولي بشأن استراتيجياته ومقارباته إزاء دارفور بشكل خاص والسودان بشكل عام. وسلّط بعض المشاركين الضوء على أن آثار أزمة الخليج قد طالت السودان: باتت عدة دول تؤثر الآن على المرحلة الانتقالية السياسية من خلال دعم فصائل مختلفة ضمن قوات الأمن السودانية. ويشدّد آخرون على طبيعة

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - في مسألة من المرجح أن تكون مثيرة للجدل.

ودعا المشاركون المجلس إلى الطلب من الأمين العام إصدار خيارات تتعلق بعرضه المتمثل بوجود لاحق للأمم المتحدة في دارفور فور مغادرة البعثة. وشجع البعض الأمانة على النظر في بعثة سياسية خاصة كهيئة محتملة. غير أن أحد المشاركين حذر من تهيئة الأمم المتحدة لوجود دائم في دارفور. كما سلط المشاركون الضوء على ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي دعمه المالي لكل من فريق الأمم المتحدة القطري و"استراتيجية تنمية دارفور" فور مغادرة بعثة "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور".

توضيح المعايير

أخيراً، اقترح أحد المشاركين أن يستشير المجلس الأمانة العامة من أجل توضيح أي من معايير البعثة سيتم تحقيقها قبل خروجها وأنها ستشكل أهدافاً أطول أمداً للبلاد. واستناداً إلى نتائج هذه المشاورات، قد يقرر المجلس توفير المزيد من الوضوح بشأن هذه المعايير خلال ولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" المقبلة. وسيساعد ذلك المجلس في نهاية المطاف على تحديد ما إذا تمت تلبية "المؤشرات الرئيسية" أو ما إذا كان عليه إعادة النظر في الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية الخاصة بالبعثة.

الخاتمة

يقف السودان عند مفترق طرق. فقد يكون للرياح السياسية المتغيرة تداعيات ملحوظة على إقليم دارفور، حتى إن لم يكن اتجاهها واضحاً بعد. وتشير الأدلة السردية إلى أن مسار المكاسب الأمنية الضئيلة قد ينعكس. وتجد "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" نفسها الآن تنجرّ إلى وضع ملتبس ومتغير إن لم نقل متقلب على صعيد السياسة.

وعليه، يتعيّن على مجلس الأمن منح البعثة المرونة التي تحتاج إليها من أجل مجارة الوضع السياسي ذات الوتيرة السريعة وتحديد المعايير القصيرة الأمد وصياغة استراتيجية على المدى المتوسط. كما يتوجب على المجلس أن يبدأ بالنظر في خيارات لوجود دولي ما بعد "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" من أجل تلبية ما تبقى من حاجات سياسية وأخرى مرتبطة ببناء السلام والحماية والتنمية بغية ضمان بقاء إقليم دارفور على المسار اللازم نحو تحقيق سلام مستدام.

بتطبيق عملية "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" - التي فاقمتها المرحلة الانتقالية السياسية الوطنية.

وناقش المشاركون ما إذا كانت هذه التطورات ستؤثر على الجدول الزمني للخفض التدريجي لـ"العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور". ونظرًا إلى طبيعة التطورات المتغيرة على الأرض، لم يتمكنوا من التوصل إلى استنتاجات حاسمة لهذه النقطة. بدلاً من ذلك، اقترح البعض أن ينظر المجلس في "توقف مقتضب" بغية منح البعثة المرونة لتعديل وتيرة خفضها التدريجي ردًا على نتائج المرحلة الانتقالية السياسية. واعتُبر ذلك أكثر أهمية إذ من المزمع أن تنتهي ولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" في اليوم نفسه من المهلة النهائية التي فرضها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على "المجلس العسكري الانتقالي" بغية تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية مدنية (أي 30 حزيران/يونيو). وطرح أحد المشاركين إمكانية أن يسمح مجلس الأمن بتجديد عملي للولاية إلى حين اتضاح نتائج المفاوضات الحالية في الخرطوم.

الاستعداد لدارفور ما بعد "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"

دعا العديد من المشاركين أيضًا المجلس إلى الاستفادة من ولاية "العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور" المقبلة من أجل وضع استراتيجية سياسية على المدى المتوسط لإقليم دارفور. وافترض الكثير من المشاركين أنه يتعين على هذه الاستراتيجية أن تشمل عناصر سياسية وأخرى خاصة ببناء السلام والحماية.

وعلى الصعيد السياسي، يجب أن تكون الأمم المتحدة على استعداد للعمل عن قرب مع الاتحاد الأفريقي نظرًا إلى أنه يقود الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام الخاصة بدارفور، بما في ذلك إمكانية وضع آلية تعاون رسمية. وأقرّ المشاركون أيضًا أن أي وجود لاحق سيتطلب على الأرجح القدرة على الإشراف على وقف إطلاق النار ونزع السلاح والتسريح. ومن حيث بناء السلام، سلط المشاركون الضوء على ضرورة الاستمرار في معالجة المحركات الأساسية للنزاع في دارفور. أما في موضوع الحماية، فقد أشار المشاركون إلى استمرار أعمال العنف الطائفية وانتشار النزوح وعسكرة سلطات الدولة في دارفور باعتبارها مخاطر تهدّد المدنيين. وطلبوا الأمم المتحدة مواصلة مراقبة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم والإبلاغ عنها، في وقت اعتبروا فيه أن خفض التدريجي للبعثة سيحدّ إمكانية النفاذ. واقترح أحد المشاركين إنشاء مكتب مستقل لـ"مفوضية

The **INTERNATIONAL PEACE INSTITUTE** (IPI) is an independent, international not-for-profit think tank dedicated to managing risk and building resilience to promote peace, security, and sustainable development. To achieve its purpose, IPI employs a mix of policy research, strategic analysis, publishing, and convening. With staff from around the world and a broad range of academic fields, IPI has offices facing United Nations headquarters in New York and offices in Vienna and Manama.

The **STIMSON CENTER** is a nonpartisan policy research center working to solve the world's greatest threats to security and prosperity. Stimson's Protecting Civilians in Conflict program engages policymakers, practitioners, and communities on the ground to identify protection gaps and develop tailored strategies to protect civilians in war-torn societies.

SECURITY COUNCIL REPORT's mission is to advance the transparency and effectiveness of the UN Security Council. We seek to achieve this by making available timely, balanced, high-quality information about the activities of the Council and its subsidiary bodies; by convening stakeholders to deepen the analysis of issues before the Council and its working methods and performance; by encouraging engagement of the Council with all member states and civil society; and by building capacity on Council practice and procedure through assisting incoming members and other training and assistance programs. SCR is independent and impartial; it advocates transparency but does not take positions on the issues before the Council.



777 United Nations Plaza, New York, NY 10017-3521, USA

TEL +1-212-687-4300 FAX +1-212-983-8246

Freyung 3, 1010 Vienna, Austria

TEL +43-1-533-8881 FAX +43-1-533-8881-11

52-52 Harbour House, Bahrain Financial Harbour

P.O. Box 1467, Manama, Bahrain

www.ipinst.org